

أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر {دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024 Q1)}

عبد الحميد علي الفضيل
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
a.alfadeel@eps.misuratau.edu.ly

عبد الله محمد اشكاب
عضو هيئة تدريس بقسم الاقتصاد
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة مصراتة
a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly

تاريخ النشر: 2024.12.22

تاريخ القبول: 2024.12.18

تاريخ الاستلام: 2024.11.01

الملخص:

هدفت الدراسة الى تسليط الضوء على موضوع أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر (دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات 2012 -الربع الاول 2024)، وقد اعتمدت على الاسلوب الوصفي التحليلي والاسلوب الكمي في قياس خط الفقر من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من الأسعار الحرارية، وقد توصلت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: أن من أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي هو ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية كذلك ارتفاع عرض النقود خاصة للفترة الممتدة من (2015-2020)، وارتفاع الرقم القياسي للأسعار العالمية للفترة الممتدة (2021-2023)، وهذا أدى الى بروز ظاهرة الفقر في ليبيا، حيث بلغ خط الفقر المدقع ما قيمته 950 ديناراً ليبياياً تقريباً، في حين بلغت قيمة خط الفقر المطلق حوالي 2350 ديناراً ليبياياً. كما بلغت النسبة الإجمالية للأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر حوالي 32.4% من إجمالي الأسر الليبية، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق، والجدير بالذكر أن البيانات التي تم الاعتماد عليها في هذه الدراسة كانت قبل صدور قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي.

الكلمات المفتاحية: تكاليف المعيشة، القوة الشرائية للدينار الليبي، خط الفقر المدقع، خط

الفقر المطلق.

Causes of the High Costs of Living and the Emergence of Poverty An Analytical Study on the Libyan Economy for the Years (2012 -2024-Q1)

Abdallah Mohamed Eshkab

Abdulhamed Ali Alfadeel

Faculty of Economics and Political Science
Misurata University
a.eshkab@eps.misuratau.edu.ly

Faculty of Economics and Political Science
Misurata University
a.alfadeel@eps.misuratau.edu.ly

Abstract

The study aimed to shed light on the issue of causes of the high cost of living and the emergence of poverty (an analytical study on the Libyan economy for the years 2012 - the first quarter of 2024). It relied on the descriptive analytical method and the quantitative method in measuring the poverty line by using the basic needs cost method according to the actual spending method that corresponds to the minimum calories.

The key findings have been reached are: the most important reasons for the high cost of living in the Libyan economy is the high exchange rate in the parallel market, as well as the high money supply, especially for the period extending from (2015-2020), and the rise in the global price index for the period extending (2021-2023), which led to the emergence of the phenomenon of poverty in Libya, as the extreme poverty line reached approximately 950 Libyan dinars, while the absolute poverty line reached approximately 2350 Libyan dinars.

In addition to that, the total percentage of Libyan families living below the poverty line reached about 32.4% of the total Libyan families, of whom about 1.9% are below the extreme poverty line, and about 30.5% are below the absolute poverty line. It is worth noting that the data relied upon in this study were before the issuance of the decision of the President of the Libyan Parliament No. (15) of 2024 to impose a fee on foreign currency sales.

Keywords: *Cost of Living, Purchasing Power of the Libyan Dinar, Extreme Poverty Line, Absolute Poverty Line.*

1- المقدمة

يعد الاقتصاد الليبي من الاقتصاديات التي تعتمد على مصدر وحيد للدخل والمتمثل في النفط، لهذا فإن فقدان ميزة التنوع الاقتصادي أو عدم وجود مصادر متنوعة للدخل، يجعل من الاعتماد على السلع المستوردة (استهلاكية، وسيطة، ورأسمالية) يكون كبيراً، وبهذا تتعاظم نسبة الانكشاف على الخارج، كل هذا يجعل من أسعار السلع والخدمات داخل الاقتصاد الليبي عرضة للتغيرات التي تحدث في سعر الصرف والأسعار العالمية للسلع والخدمات، فأى ارتفاع فيها سينعكس بشكل مباشر على زيادة الأسعار في الداخل، وفي حالة عدم وجود خطط اقتصادية لمواجهة ذلك، فإن ذلك سينعكس على انخفاض القوة الشرائية للدينار ومن ثم الدخل الحقيقي للمواطن والذي بدوره يقود إلى ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر في ليبيا. وبالنظر لواقع الأحداث في الاقتصاد الليبي، يلاحظ أنه ومنذ عام 2015 تقريباً فقد مصرف ليبيا المركزي السيطرة على المستوى العام للأسعار عن طريق سعر الصرف الرسمي، وأصبحت السعر في

السوق السوداء (Black Market) هو المتحكم الرئيس في تسعير السلع والخدمات داخل الاقتصاد الليبي، وذلك لعدم قدرة المركزي على تلبية الطلب المتزايد على النقد الأجنبي بالسعر السائد، هذا بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات منذ عام 2020، بسبب جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، هذا بالإضافة إلى أن فرض رسوم بنسبة 27% على قيمة مبيعات النقد الأجنبي في مارس 2024، هذه الأمور أثرت سلباً على الدخل الحقيقية للمواطنين، ويعطي مؤشر حقيقياً على بروز ظاهرة الفقر في ليبيا، الأمر الذي يشكل عائقاً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي، إضافة إلى الآثار الاجتماعية السلبية الأخرى والمتمثلة في تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري، وارتفاع معدلات الجريمة. وتأتي هذه الدراسة كمحاولة لتسليط الضوء على موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر (دراسة تحليلية على الاقتصاد الليبي للسنوات: 2012 - الربع الأول 2024).

2- الدراسات السابقة:

• دراسة (يخلف، 2020): هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من تداعيات العلاقة بين الإنفاق الحكومي ومعدلات الفقر للفترة 1996-2020، واعتمدت الدراسة على اختبار جدر الوحدة للمقاطع الهيكلية Gregory Hansen التكامل المشترك دي العينات ومنهجية CCR، DOLS و FMOLS، ومنهجية ECM لتقدير دالة الدراسة في الأمد الطويل والقصير، وأظهرت الدراسة وجود هيكل مقطعي سنة 2015 وأن الإنفاق الحكومي له تأثير غير حقيقي في الاتجاه الموجب للحد معدلات الفقر، وإن معدلات التضخم لها تأثير عكسي على معدلات الفقر.

• دراسة (حسونة، 2015): هدفت هذه الدراسة إلى تقدير خط الفقر وتوزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، وقد تم تطبيق هذه الدراسة على مدينة زليتن كدراسة ميدانية، وقد استخدمت الأسلوب المقطعي باختبار عينة عشوائية بلغت (381) رب أسرة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها: بلغت قيمة خط الفقر المدقع 223.18 دينار شهرياً، كما بلغت قيمة خط الفقر المطلق ما قيمته (660) دينار شهرياً، كذلك عدم وجود أسر تحت خط الفقر المدقع، كما شكلت الأسر التي تحت خط الفقر المطلق ما نسبته 12% من إجمالي الأسر.

• دراسة (خليفة، 2008): تناولت هذه الدراسة أثر النمو السكاني على مستوى توزيع الدخل في الدول النامية مع الإشارة إلى الفقر في ليبيا خلال الفترة 1970-2006، وهدفت هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية: تحديد مستوى الفقر في ليبيا، واستقراء مستوى معيشة الأفراد في الاقتصاد الليبي، كذلك إبراز التحديات المعيشية التي تواجه المجتمع الليبي، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مقروناً ببعض التطبيقات الإحصائية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى نتائج أهمها: بلغت قيمة خط الفقر المطلق للسنوات (2004، 2005، 2006) ما قيمته (592.8، 595.5، 601.6) دينار شهرياً على التوالي، بينما بلغت نسبة السكان من هم تحت خط الفقر المطلق (11.5%، 11.5%، 11.3%) للسنوات (2004، 2005، 2006) على التوالي.

• دراسة (مركز بحوث العلوم الاقتصادية 2008): تناولت هذه الدراسة تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي من خلال تقدير خط الفقر المدقع والمطلق لعام (2008)، وقد استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الوصفي مقرونا ببعض التطبيقات الإحصائية واعتماداً على البيانات الواردة بالمسح الاقتصادي والاجتماعي لميزانية الاسر عام 2003 ، حي هدفت هذه الدراسة الى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: تقدير القيمة الفعلية للإنفاق الاسري، إضافة الى تقدير خط الفقر المدقع والمطلق عام 2007، كذلك تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي، وقد خلصت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها: بلغ خط الفقر المدقع 258 دينار شهرياً، كما بلغت قيمة خط الفقر المطلق 552 دينار شهرياً، كما بينت النتائج أن متوسط تكلفة المعيشة تتراوح بين (98-1843) دينار شهرياً.

- وجه الاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة:

- تتميز هذه الدراسات عن الدراسات السابقة، في حساب نسب الفقر للأسر الليبية حسب فئات مختلفة تمثلت في: الفئات العمرية لرب الأسرة -حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة -حسب جنس رب الأسرة -حسب نوع المنطقة (التجمع) -حسب المناطق.
- إضافة الى حداثة الفترة الزمنية التي شملتها الدراسة.

3- المشكلة البحثية:

يعد ارتفاع تكاليف المعيشة من أهم القضايا الاقتصادية التي من الممكن أن تعاني منها اقتصاديات الدول المختلفة بشكل عام، والنامية منها بشكل خاص، لهذا تسعى السلطات المختصة في هذه الدول الى صياغة سياسات اقتصادية تسهم في التخفيف من حدتها وتداعياتها، لما لها من آثار سلبية على جميع أفراد المجتمع، ويمتد هذا التأثير ليشمل جميع القطاعات داخل الاقتصاد، ولعل من أهمها بروز ظاهرة الفقر. والمتتبع لوضع الاقتصاد الليبي يلاحظ أنه يمر بفترة من عدم الاستقرار، حيث تشير البيانات المتعلقة بالرقم القياسي لنفقة المعيشة ارتفاعاً كبيراً خلال فترة الدراسة، حيث ارتفعت من (130.3) عام (2012) الى (295.1) * عام 2023 (مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد مختلفة). ومن خلال العرض السابق يمكن صياغة المشكلة البحثية في السؤالين التاليين:

- ما هي أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي؟
- هل ارتفاع تكاليف نفقة المعيشة أدت الى بروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي؟

4- فرضية الدراسة:

تتطلق هذه الدراسة من الفرضية التالية: إن من أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي، هو ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وارتفاع عرض النقود والرقم القياسي العالمي للأسعار، وأن هذا الارتفاع أدى إلى بروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي.

5- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى الاتي:

- تحليل تطور أهم مؤشرات تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي.
- تحليل تطور أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي.

- قياس خط الفقر المدقع وخط الفقر المطلق في الاقتصاد الليبي، وحساب نسب الأسر الليبية الفقيرة إلى إجمالي الأسر الليبية وفقاً لخطي الفقر المحددين.
- 6- أهمية الدراسة:**

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي يدرسه، وذلك لما يمثله موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة والفقر على الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي في كل دولة، ويمكن تلخيص أهمية هذه الدراسة في النقاط التالية:

- تسليط الضوء على موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة والفقر في الاقتصاد الليبي، يساعد متخذي القرار الاقتصادي في وضع الخطط المستقبلية لتجنب أو للتخفيف من هذه الظاهرة إن وُجدت.
- تسهم هذه الدراسة في سد جزء من النقص في الدراسات والبحوث التي تناولت هذا الموضوع.
- تحاول هذه الدراسة الاسهام في نشر الوعي بأهمية هذا الموضوع، والذي يفتح أفقا جديدة للدراسة والبحث.

وفي الواقع فإن هذه العوامل التي تبرز أهمية هذه الدراسة، كانت الدافع الاساسي وراء اختيار موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي من قبل الباحثين.

7- منهجية الدراسة:

اتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي باستخدام الاسلوب الوصفي والاحصائي في تحليل تطور مؤشرات ارتفاع تكاليف المعيشة وأهم مسبباته في الاقتصاد الليبي، وذلك من خلال استخدام الجداول والرسوم البيانية في عرض البيانات وتحليلها، وحساب بعض المؤشرات والنسب لغرض اجراء المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية للوصول الي أهم النتائج، كما تم الاعتماد على الاسلوب الكمي في قياس خط الفقر المدقع، وخط الفقر المطلق في الاقتصاد الليبي، من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السرعات الحرارية، وذلك بالاعتماد على النتائج الأولية لمسح الدخل والانفاق الاسري 2022-2023 الصادرة عن مصلحة والتعداد، التابعة لوزارة التخطيط.

8- نطاق الدراسة:

النطاق المكاني: الاقتصاد الليبي.

النطاق الزمني: يشمل الفترة الزمنية (2012- الربع الأول 2024).

9- مصادر البيانات والمعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة على المعلومات والبيانات من خلال المراجع والكتب والبحوث والتقارير الصادرة عن الجهات الرسمية المحلية والدولية ذات العلاقة بموضوعها.

10- تطور بعض المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة بتكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي:

فيما يلي عرض لأهم المؤشرات الاقتصادية المتعلقة بتطور تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-2024)، والمتمثلة في الرقم القياسي لنفقة المعيشة، والرقم القياسي لأسعار الغذاء، إضافة الى تطور القوة الشرائية للدينار الليبي.

• تطور الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الاقتصاد الليبي:

شهد الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الاقتصاد الليبي ارتفاعاً ملحوظاً خلال فترة الدراسة، وأخذ اتجاهًا تصاعدياً، كما هو مبين بالجدول رقم (1)، والشكل البياني رقم (1)، حيث ارتفع من (130.3) نقطة عام (2012) الى (137.1) نقطة عام (2014) ليستمر بالارتفاع وبشكل مضطرب ليصل الى مستويات قياسية بعد هذه الفترة، حيث بلغ (189.8)(238.8)(270.2) نقطة للأعوام (2016)(2017)(2018) على التوالي، كما يلاحظ أن الرقم القياسي لنفقة المعيشة قد انخفض ولأول مرة خلال فترة الدراسة الى (264.3) نقطة في عام (2019)، بعد ذلك أخذ اتجاهًا تصاعدياً من جديد حيث بلغ (268.2) نقطة عام (2020) و(288.3) (295.1) نقطة عامي (2022) (2023)، ليبلغ أقصاها خلا الربع الأول من عام (2024) حيث بلغ (297.9) نقطة. وبالنسبة للمتوسط العام للرقم القياسي لنفقة المعيشة، فقد بلغ ما قيمته (226.2) نقطة. وبطبيعة الحال، فقد شهد معدل التضخم العام قيماً موجبة خلال فترة الدراسة، حيث بلغ أقصى قيمة له عامي (2016) (2017) حيث بلغ ما نسبته (25.9%) (25.8%) على التوالي، باستثناء عام (2019)، فقد أخذ معدل التضخم قيمة سالبة بلغت (-2.2%)

• تطور الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي:

يشكل الرقم القياسي لأسعار الغذاء أهمية كبيرة بالنسبة للمستهلك، ومن خلال تتبع قيم الرقم القياسي لأسعار المستهلك، يلاحظ أنها شهدت ارتفاعاً مضطرباً ومستمرًا خلال فترة الدراسة، حيث أخذ اتجاهًا تصاعدياً، كما هو مبين بالجدول رقم (1)، والشكل البياني رقم (2)، حيث ارتفع من (123.0) نقطة عام (2012) الى (152.2) نقطة عام (2015) واستمر في الارتفاع بشكل كبير، حيث بلغ (267.2)(316.7) نقطة خلال عامي (2017)(2018) على التوالي، ليسجل الرقم القياسي لأسعار الغذاء انخفاضاً نسبياً في عام (2019) حيث بلغ (304.2) نقطة، ولأول مرة منذ عام (2012)، أما الأعوام التي تلت هذا العام فقد سجل الرقم القياسي لأسعار الغذاء ارقاماً تصاعدياً، حيث بلغ (327.8) نقطة عام (2022) و(339) (344.2) نقطة عامي (2023)(الربع الأول -2024) على التوالي، كما بلغ المتوسط العام للرقم القياسي لأسعار الغذاء خلال كامل فترة الدراسة ما قيمته (250.1) نقطة، وهي أعلى بـ (23.9) نقطة، من قيمة متوسط الرقم القياسي لنفقة المعيشة خلال نفس الفترة.

وفيما يتعلق بمعدل التضخم لأسعار الغذاء، فقد شهد الأخر بشكل عام قيماً موجبة خلال فترة الدراسة، وسلك نفس المسار الذي سلكه معدل التضخم العام، ولكن بمعدل تضخم أكبر من المعدل العام حيث بلغ في المتوسط ما نسبته (9.5%) خلال كامل فترة الدراسة، وهذا متوقعاً كون ان الرقم القياسي لأسعار الغذاء، يشكل جزء مهما من الرقم القياسي لنفقة المعيشة (لأسعار)، بوزن نسبي يبلغ (38.8).

• تطور القوة الشرائية للدينار الليبي:

يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (3)، والذي يبين تطور القوة الشرائية للدينار الليبي، ان القوة الشرائية للدينار أخذت اتجاهاً نحو الانخفاض خلال فترة الدراسة بشكل عام، حيث انخفضت من (0.77) عام (2012) الى (0.73) عام (2014) ليستمر بالانخفاض خلال الأعوام (2016)(2017)(2018) الى (0.53)(0.42)(0.37) على التوالي، و في عام (2019) ولأول مرة يشهد الدينار الليبي تحسناً طفيفاً، حيث بلغ (0.38)، ولكن لم يصل لمستويات عام (2012)، أما السنوات التي تلت عام (2019) فقد استمر الدينار الليبي في الانخفاض حتى بلغ (0.35)(0.34) خلال عامي (2021)(2023) على التوالي. بينما بلغت القوة الشرائية للدينار الليبي في المتوسط خلال كامل فترة الدراسة ما قيمته (0.49).

هذا الانخفاض المستمر في قيمة الدينار الليبي خلال كامل فترة الدراسة، كان نتيجة طبيعية لارتفاع الرقم القياسي لنفقة المعيشة، كما هو مبين بالجدول رقم (1)، وأيضاً هذا يشير بأن الافراد في الاقتصاد الليبي قد فقدوا نسبة كبيرة من دخولهم الحقيقية، وبالتالي انخفاض مستوى المعيشة.

الجدول رقم (1) تطور الرقم القياسي لنفقة المعيشة والرقم القياسي لأسعار الغذاء والقوة الشرائية للدينار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012-2024 Q1)

سنة الأساس 2008*

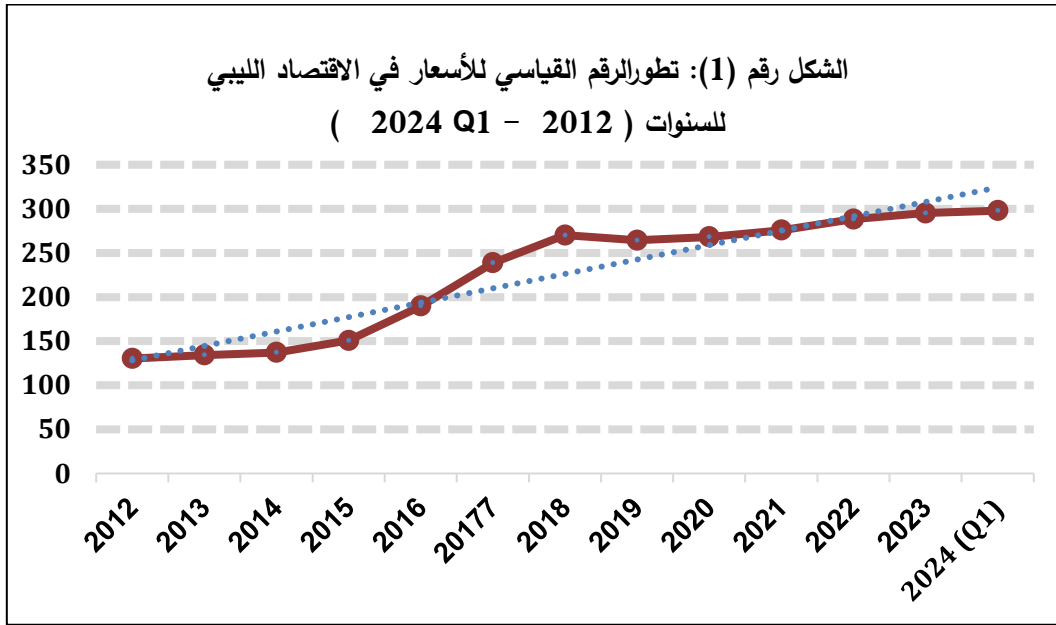
السنة	الرقم القياسي لنفقة المعيشة	معدل التضخم %	الرقم القياسي لأسعار الغذاء	معدل تضخم أسعار الغذاء %	القوة الشرائية للدينار
2012	130.3	-	123	-	0.77
2013	134.2	3	129.1	5.0	0.75
2014	137.1	2.1	133.2	3.2	0.73
2015	150.8	10	152.2	14.3	0.66
2016	189.8	25.9	197.6	29.8	0.53
2017	238.8	25.8	267.2	35.2	0.42
2018	270.2	13.1	316.7	18.5	0.37
2019	264.3	-2.2	304.2	-3.9	0.38
2020	268.2	1.4	303	-0.4	0.37
2021	275.7	2.8	314	3.6	0.36
2022	288.3	4.6	327.8	4.4	0.35
2023	295.1	2.4	339	3.4	0.34
2024 (Q1)	297.9	1.5	344.2	1.5	0.34
المتوسط العام	226.2	7.5	250.1	9.5	0.49

المصدر: - النشرة الاقتصادية-مصرف ليبيا المركزي - اعداد مختلفة.

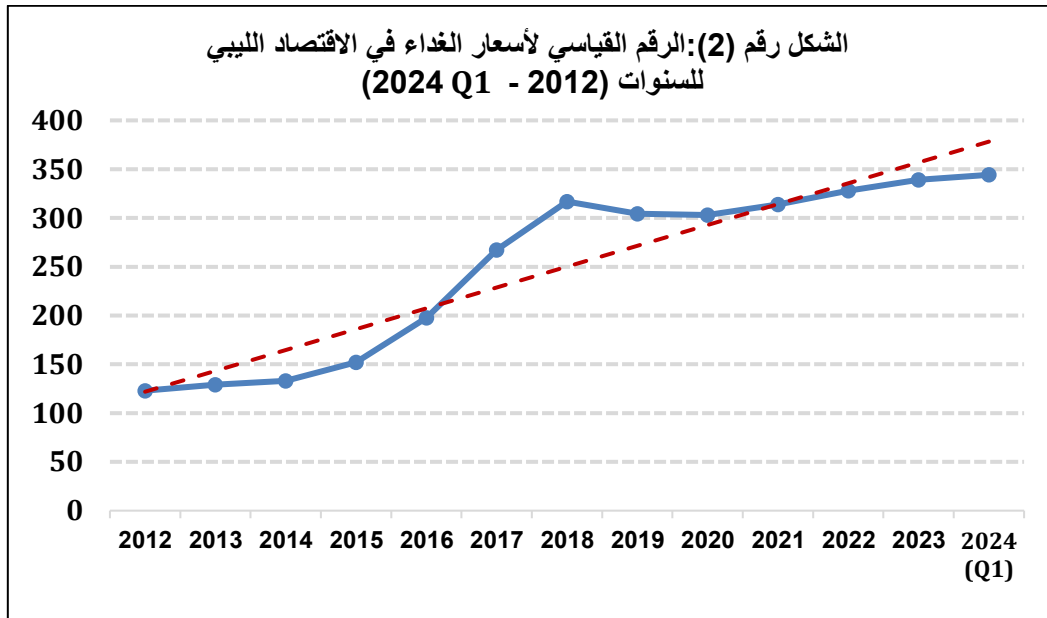
$$\text{القوة الشرائية} = \frac{1}{\text{الرقم القياسي للأسعار}} * 100$$

*- تم الاعتماد في سلسلة الرقم القياسي للأسعار على البيانات المنشورة في تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك (2009 - نوفمبر 2024) المنشورة على موقع مصرف ليبيا المركزي والتي اعتمدت سنة 2008 كسنة أساس.

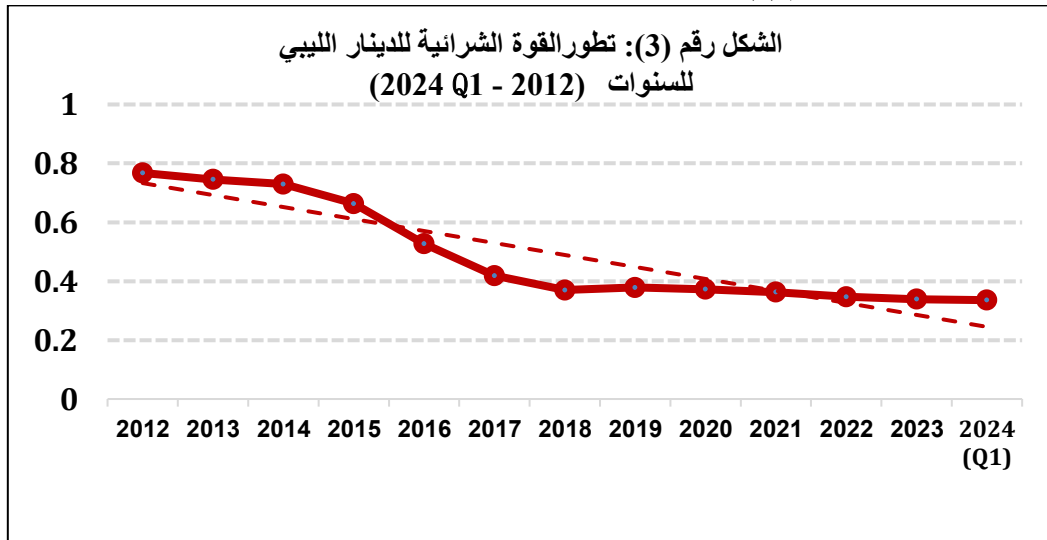
https://cbl.gov.ly/micifaf/2024/12/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83-2004-%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1-2024.pdf



المصدر: بيانات الجدول رقم (6)



المصدر: بيانات الجدول رقم (6).



المصدر: بيانات الجدول رقم (6).

11- العلاقة بين ارتفاع تكاليف المعيشة وأهم مسبباتها في الاقتصاد الليبي:

• انخفاض قيمة الدينار الليبي وظهور السوق الموازية لسعر الصرف:

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالجدول رقم (4)، أن سعر الصرف* في السوق الموازية، قد شهد استقراراً نسبياً خلال عامي (2012) (2013)، حيث بلغ ما قيمته (1.34)(1.33) دنانير للدولار الواحد، ثم أخذ اتجاهها تصاعدياً منذ عام (2014)، وأصبحت الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية تتسع شيئاً فشيئاً، حتى بلغت أقصاها عام (2017)، حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازية والسعر الرسمي ما قيمته (8.9)(1.35) دنانير للدولار الواحد على التوالي، ويعزى ذلك الى الاغلاق القصري للحقول والموائى النفطية*، وبالتالي تراجع الإنتاج والاياردات النفطية من النقد الأجنبي، مما أدى إلى لجوء مصرف ليبيا المركزي إلى انتهاج سياسة نقدية تشفوية في استخدامات النقد الأجنبي (فرض قيود على مبيعات النقد الاجنبي)، من خلال العمل بنظام الموازنة الاستيرادية (المجلس الرئاسي، 2017).

ومع استمرار ارتفاع قيمة سعر الصرف في السوق الموازية سنة بعد الأخرى، دون خطوات عملية، سواء من قبل الحكومات الليبية المتعاقبة أو مصرف ليبيا المركزي، ولدى ذلك شعور لدى الافراد ومؤسسات القطاع الخاص تمثل في عدم تقتهم بالدينار الليبي، وأصبح الكثير منهم يفضل أن يتخلص من الدينار الليبي ويستبدل ذلك بالنقد الأجنبي، الامر الذي ترتب عليه طلباً إضافياً على النقد الأجنبي، ساهم في ارتفاعه في السوق الموازية، ومما عزز ذلك الانقسام الحاصل في مصرف ليبيا المركزي وعدم اجتماع مجلس ادارته للنظر في هذه المشكلة ووضع الحلول الناجعة لها، إضافة الى طباعة عملة جديدة من قبل المصرف المركزي الموازي، حيث بلغت (9.7) مليار دينار، من فئة (20) (50) دينار من قبل شركة goznak الروسية، حيث تم ضخ هذه القيم في التداول (مجلس الأمن، 2019)

وفي عام (2019) يلاحظ انخفاض سعر الصرف في السوق الموازية الى (4.07) دنانير للدولار الواحد، ويمكن ايعاز ذلك إلى صدور قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 والقاضي بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، حيث تم تحديد قيمة هذه الرسوم بما نسبته (183%) من قيمة مبيعات النقد الاجنبي، حيث يتم ببيع النقد الأجنبي لكل طالبه بالسعر الجديد (1 دولار = 3.90 دينار)، ما ترتب على هذا القرار حدوث انخفاض في قيمة سعر الصرف في السوق الموازية، تم بعد ذلك القرار رقم 1 لسنة 2019 القاضي بتخفيض نسبة الرسوم إلى 163%، في يونيو 2019.

وفي عام (2020) عاد سعر الصرف في السوق الموازية للارتفاع من جديد، واتسعت الفجوة بين السعرين، حيث بلغ سعر الصرف في السوق الموازية في المتوسط خلال نفس العام ما قيمته (6.15) دنانير للدولار الواحد، ويعود ذلك الى القيود التي فرضها المصرف المركزي من جديد على مبيعات النقد الأجنبي، نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية بسبب الاغلاق القصري للحقول والموائى النفطية في نفس السنة.

* يقصد بسعر الصرف، على أنه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية. وليس العكس.
* بلغت الخسائر التقديرية الناتجة عن الاغلاق القصري للحقول والموائى النفطية من قبل المجموعات المسلحة ما قيمته (117.2) مليار دولار. (تقرير ديوان المحاسبة، 2017، 2020)

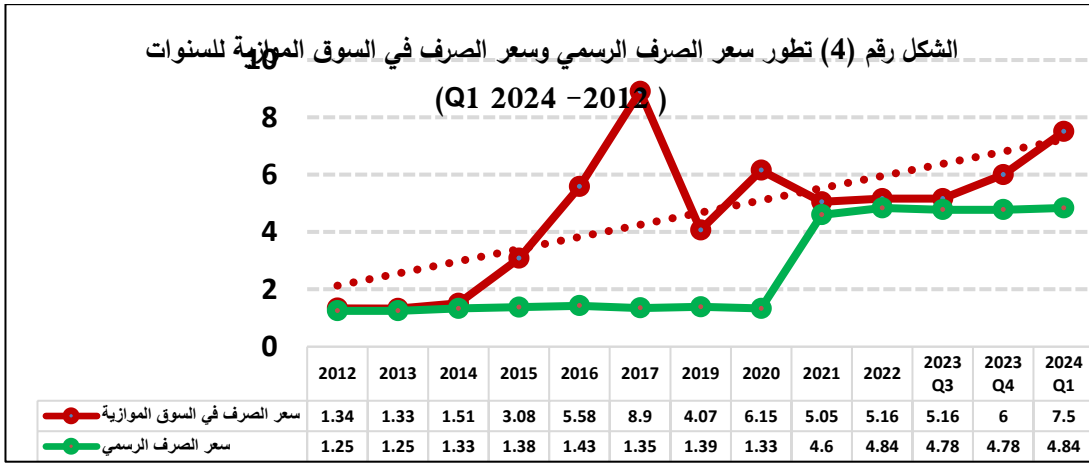
وبالتالي انخفاض الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وحتى يستطيع المصرف المركزي تلبية كل الطلب على النقد الأجنبي، اتخذ مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي القرار رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتعديل قيمة الدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة (1 دينار = 0.1555 وحدة حقوق سحب خاصة) بدلا من (1 دينار = 0.5157 وحدة حقوق سحب خاصة)، أي أنه تم تخفيض قيمة الدينار الليبي بما يقارب من 70% من قيمته. أما الفترة الممتدة (2021-سبتمبر 2023) فقد شهدت استقراراً في سعر صرف الدينار الليبي، وتقلصت الفجوة بين السعر الرسمي والموازي حيث بلغت (0.51) (0.32) دينار خلال عامي (2021) (2022) على التوالي.

كما يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (4)، أن سعر الصرف في السوق الموازية قد شهد ارتفاعاً ملحوظاً خلال الربع الرابع من عام (2023) والربع الأول من عام (2024)، حيث بلغ ما قيمته (6) (7.5) دنانير للدولار الواحد، واتسعت الفجوة من جديد بين السعرين، حيث بلغت (1.22) (2.66) دينار. ويعزى ذلك إلى القيود التي فرضها المصرف المركزي على مبيعات النقد الأجنبي منذ سبتمبر (2023)، ثم تلي ذلك إغلاق منظومة بيع النقد الأجنبي في أواخر ديسمبر من نفس العام، واستمرت حتى بداية فبراير من عام (2024)، مع استمرار للقيود الضمنية التي فرضها في الربع الرابع لعام (2023)، وفي منتصف مارس عام (2024)، صدر قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024، والقاضي بفرض ضريبة على مبيعات النقد الأجنبي.

ومن خلال الشكل البياني رقم (5)، يلاحظ أن الارتفاع في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة قد ترافق مع الارتفاع الحاصل في سعر الصرف في السوق الموازية، وتحديدًا خلال الفترة الممتدة من (2014-2020)، أما خلال عامي (2021) (2022) يلاحظ ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة من جهة، وانخفاض سعر الصرف في السوق الموازية من جهة أخرى، وهذا يشير إلى وجود عوامل أخرى أدت إلى ارتفاع الرقم القياسي لنفقة المعيشة في الاقتصاد الليبي، كذلك يلاحظ من خلال الشكل البياني رقم (5)، أن ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة، قد تزامن معه ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية خلال الربع الرابع من عام (2023) والربع الأول من عام (2024). ومما سبق يستنتج أن ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية كان من أهم العوامل التي أدت إلى ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة خلال فترة الدراسة باستثناء الفترة (2021 -حتى الربع الثالث 2023).

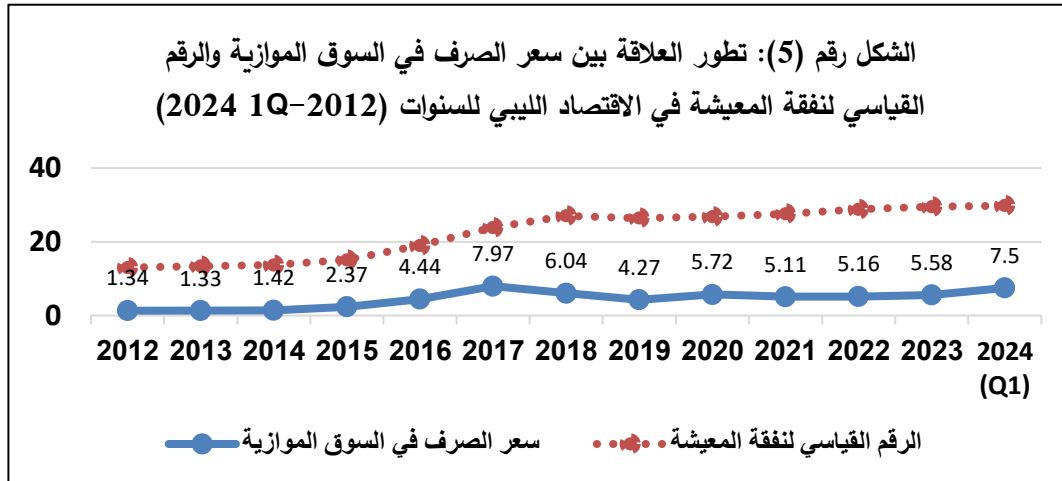
وعند قياس الارتباط لبيرسون* بين الرقم القياسي لنفقة المعيشة وسعر الصرف في السوق الموازية، باستخدام معامل ارتباط بيرسون تبين أن 85% من الارتفاع في سعر الصرف في السوق الموازية يقابلها ارتفاع في الرقم القياسي لنفقة المعيشة.

* يقيس معامل الارتباط البسيط (r) قوة واتجاه العلاقة بين متغيرين أو ظاهرتين، وقد يكون هذا الارتباط قوياً أو ضعيفاً، وقد يكون طردياً أو عكسياً (أبو عقيل، 2011).



المصدر:

- الفضيل، عبد الحميد، التركي، عياد، (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد العاشر، العدد الأول، يونيو 2023.
- عليش، مفتاح، وآخرون (2024)، أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي (الأسباب-التداعيات-سبل المعالجة)، دراسة غير منشورة أعدت بالتعاون بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراتة وغرفة التجارة والزراعة والصناعة مصراتة.
- مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - الربع الرابع 2022.



المصدر: بيانات الجدول رقم (1)

• التوسع في عرض النقود:

من خلال الشكل البياني رقم (6)، والذي يوضح تطور عرض النقود * بالمفهوم الضيق في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2012 - Q1 2024)، ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق بشكل مستمر، باستثناء بعض السنوات كما سيأتي لاحقاً، حيث ارتفعت قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق في عام (2013)، حيث بلغت (64299.4) مليون دينار، مقارنة بعام (2012) والبالغة (59213.7) مليون

* يقصد بعرض النقود، الكمية المتداولة للنقود في الاقتصاد الكلي في أي وقت من الأوقات. وبشكل عام يتكون عرض النقود من العملة المتداولة مضافاً إليها الودائع المصرفية، لذا يختلف حجم عرض النقود وفقاً لحجم وطبيعة الودائع البنكية الداخلة في عرض النقود. كما يمكن التمييز بين مقياسين أساسيين لعرض النقود هما، مقياس عرض النقود بمعناه الضيق: ويشمل هذا المقياس العملة المتداولة في الاقتصاد سواء كانت ورقية أو معدنية، يضاف إلى ذلك الودائع البنكية القابلة للسحب في أي لحظة ويطلق عليها ودائع تحت الطلب أو الحسابات الجارية، أما مقياس عرض النقود بمعناه الواسع: فيشمل هذا المقياس بالإضافة إلى عرض النقود بالمفهوم الضيق، الودائع لأجل، أي التي تحتاج إلى فترة زمنية لتدخل في عملية التداول مثل الودائع " المربوطة " كذلك حسابات التوفير. (العيسي وقطف، 2006).

دينار، كما واصل عرض النقود بالمفهوم الضيق ارتفاعه خلال الاعوام (2016)(2017)، حيث بلغ (94609.0) (109089.1) مليون دينار على التوالي.

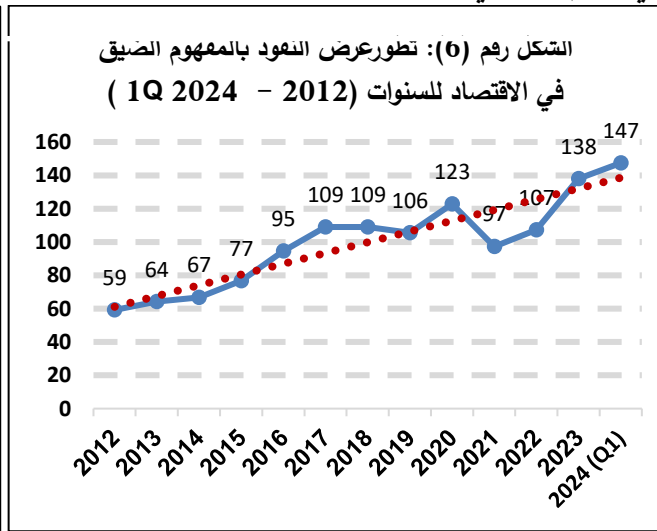
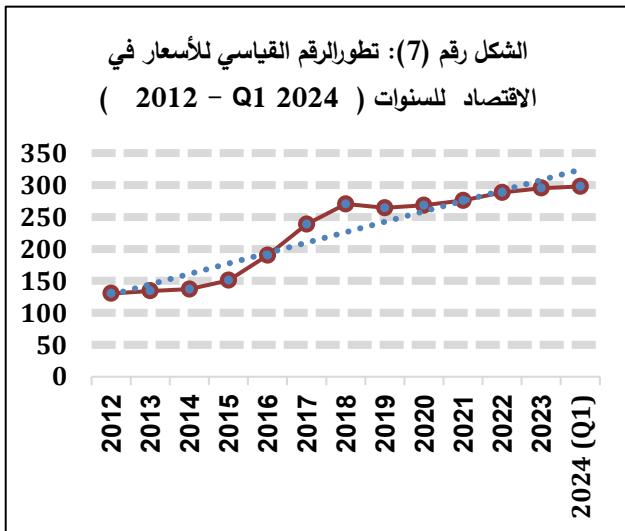
ولأول مرة منذ عام (2012)، يلاحظ انخفاض قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال عام (2019) حيث بلغت (105568.7) مليون دينار، مقارنة بعام (2017) البالغة (109089.1) مليون دينار، ليعود للارتفاع من جديد بشكل كبير في عام (2020) حيث بلغت (122950.3) مليون دينار، لينخفض من جديد بشكل كبير في عام (2021) حيث بلغت ما قيمته (97335.4) مليون دينار، ليعود للارتفاع بشكل مستمر في الأعوام (2022) (2023) حيث بلغت ما قيمته (107239.2)(137994.8) مليون دينار على التوالي، ليصل الى أقصى قيمة له خلال الربع الأول من عام (2024) حيث بلغت قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق الى (147459.7) مليون دينار.

ويمكن ايعاز استمرار ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال الفترة الزمنية الأولى (2012-2017) الى التوسع في حجم الانفاق العام، خاصة ان جزء كبير من هذا الانفاق هو عبارة عن تمويل بالعجز، أما الانخفاض الحاصل في قيمة عرض النقود في عام 2019.

فيمكن ايعازه الى قرار المجلس الرئاسي رقم (1300) لعام 2018 والقاضي بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي، كذلك الارتفاع الكبير في قيمة عرض النقود خلال الفترة (2022-2024 Q1)، الى قرار مجلس إدارة المصرف المركزي رقم (1) بتاريخ 2020/12/16 والقاضي بتخفيض قيمة الدينار الليبي أمام حقوق السحب الخاصة، الامر الذي ترتب عليه تضخم في قيمة الإيرادات النفطية، وبالتالي ارتفاع قيمة الانفاق العام. (الفضيل، 2023)

ومن خلال الشكل البياني رقم (6) (7)، يلاحظ ان الارتفاع في الرقم القياسي لتكلفة المعيشة قد ترافق وتزامن مع الارتفاع الحاصل في قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال فترة الدراسة باستثناء عام (2021)، الذي ارتفع فيه الرقم القياسي لنفقة المعيشة، في المقابل انخفض فيه عرض النقود بالمفهوم الضيق بشكل كبير، ويستنتج مما سبق أن ارتفاع قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق، كان من أهم الاسباب التي أدت الى ارتفاع الرقم القياسي لتكلفة المعيشة خلال فترة الدراسة.

وما يعزز ذلك هو ارتفاع قيمة معامل الارتباط لبيرسون الذي أخذ إشارة موجبة، حيث بلغت قيمة معامل الارتباط 90%، أي أن الارتفاع الذي حدث في قيمة عرض النقود بالمفهوم الضيق قد رافقها ارتفاع في الرقم القياسي لنفقة المعيشة.

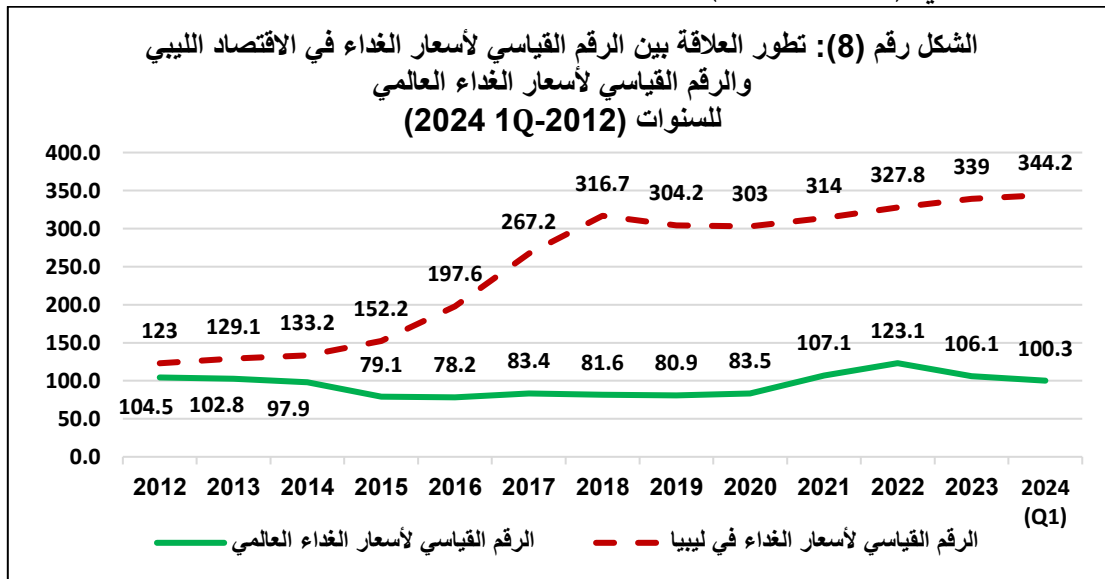


المصدر: -النشرة الاقتصادية-مصرف ليبيا المركزي - أعداد مختلفة

الرقم القياسي للأسعار الغذاء العالمي:

يلاحظ من خلال البيانات الواردة بالشكل البياني رقم (8)، والذي يوضح تطور العلاقة بين الرقم القياسي للغذاء في الاقتصاد الليبي، والرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي، لم يأخذ نفس الاتجاه العام الذي سلكه الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي خلال الفترة (2012-2020)، وهذا يعطي مؤشر إلى أن الارتفاع الحال في أسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي خلال نفس الفترة يمكن ايعازه إلى التغيرات الحاصلة في سعر الصرف وكذلك التغيرات التي حدثت في عرض النقود بالمفهوم الضيق خلال نفس الفترة. كما يلاحظ أن الارتفاع الحاصل في أسعار الغذاء في عامي (2021) (2022)، نتيجة الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع تكاليف الشحن العالمية (اشكاب، 2024). قد رافقه ارتفاع في الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي، الأمر الذي يمكن من خلاله ايعاز أسباب ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي إلى التضخم المستورد، خاصة أنه خلال نفس الفترة شهدت انخفاضا ملحوظاً في سعر الصرف في السوق الموازية كما تم تبيانها سابقاً. ورغم الانخفاض الذي حدث في الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية في عام (2023) والربع الأول من عام (2024) إلا أن الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي، قد شهدت ارتفاعاً طفيفاً، وهذا تزامن مع ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، وعرض النقود بالمفهوم الضيق، يستنتج مما سبق أن ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية، لم يكن مسبباً في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي في الفترة الممتدة (2012-2020)، بينما كان من أهم الأسباب التي أدت إلى ارتفاع أسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي خلال عامي (2021) (2022).

وعند احتساب قيمة معامل الارتباط لبيرسون بين الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمي والرقم القياسي لأسعار الغذاء المحلية، تبين وجود علاقة طردية ضعيفة بين المتغيرين، حيث بلغت 12% وهذا ما يؤكد فكرة أن الأسباب الرئيسية لارتفاع أسعار الغذاء في الاقتصاد الليبي، هي أسباب لعوامل داخلية بالدرجة الأولى باستثناء عامي (2021-2022).



المصدر: -النشرة الاقتصادية- مصرف ليبيا المركزي - اعداد مختلفة

-بيانات منشورة على موقع منظمة الزراعة والاغذية العالمية FAO، 2024

12- الأثر المترتب على ارتفاع تكاليف المعيشة: -

من خلال ما تم عرضه من بعض المؤشرات التي تبين ارتفاع تكاليف المعيشة، وأهم مسبباتها في الاقتصاد الليبي، لا شك أن بروز ظاهرة الفقر تعد من أهم الآثار الناجمة عن ارتفاع تكاليف المعيشة، وتعد هذه المشكلة الأكثر تحدياً أمام متخذ القرار الاقتصادي والسياسي، ولذلك تم قياس خط الفقر، لتحديد نسبة الفقر في الاقتصاد الليبي، والذي من خلاله يساعد صانع القرار على وضع سياسات اقتصادية واجتماعية مناسبة، للتقليل من حدة هذه المشكلة.

13- الفقر في ليبيا:

يلاحظ في السرد السابق، وفي ظل الغياب الكامل لدور السياسات الاقتصادية، أن ارتفاع المستوى العام للأسعار، قد أثقل كاهل المواطن من خلال الانخفاض المستمر لقوة الدينار الشرائية، وارتفاع تكاليف المعيشة، هذا الأمر له انعكاساته السلبية على مستوى معيشة الأفراد في الاقتصاد الليبي، ولعل من أهمها بروز ظاهرة الفقر.

إن عدم اتباع سياسات اقتصادية مناسبة وفي الوقت المناسب للسيطرة على العوامل التي كانت سبباً في ارتفاع مستويات التضخم، ولعل من أهمها سعر الصرف الأجنبي، وظهور السوق السوداء كمتحكم رئيس في تسعير السلع والخدمات داخل الاقتصاد الليبي، أسهم في عدم قدرة السلطات المختصة في السيطرة على المستوى العام للأسعار. هذا بطبيعة الحال ومع الاستمرار ومرور الوقت أدى إلى تآكل الدخل النقدي للأفراد، وكنتيجة منطقية قاد ذلك إلى انخفاض الدخل الحقيقي وارتفاع التكاليف المعيشية.

لهذا كان لزاماً الخوض في هذه الجزئية من الدراسة، حيث أن تحديد قيمة خط الفقر ومعرفة نسبة الأسر الليبية الفقيرة إلى إجمالي الأسر الليبية، يساعد صانعو السياسات الاقتصادية و متخذو القرارات، في الحد من هذه الظاهرة والتخفيف من حدها، قبل تفاقمها وما يصاحبها من آثار اقتصادية واجتماعية وأمنية غير محمودة. وعلى هذا الأساس تم حساب* خط الفقر العام في الاقتصاد الليبي، وخطي الفقر المدقع والمطلق**، وبناءً عليه تم تحديد النسب المختلفة للفقر في ليبيا.

فمن خلال بيانات الإنفاق الأسري حسب أبواب الإنفاق الرئيسية الواردة في النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023) الصادرة عن مصلحة الإحصاء والتعداد التابع لوزارة التخطيط الليبية، تم احتساب خطي الفقر المدقع والمطلق في الاقتصاد الليبي، وقد أظهرت عملية القياس أن قيمة خط الفقر المدقع على مستوى الأسرة (بمتوسط 5 أفراد لكل أسرة تقريباً) في الاقتصاد الليبي تقدر بحوالي 950 ديناراً، بينما بلغت لخط الفقر المطلق 2350 ديناراً تقريباً.

* تم حساب خط الفقر المدقع، وخط الفقر المطلق من خلال استخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من السرعات الحرارية.

** يقصد بالفقر المدقع: عدم قدرة الفرد على تلبية الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية، كالتعليم، الصحة، النقل، السكن، وغيرها من المتطلبات الأساسية الأخرى.

وتأسيساً على ذلك، ومن خلال الاعتماد على بيانات المصدر السابق ذاته، تبين أن 32.4% تقريباً من الأسر الليبية يقعون تحت الفقر العام، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع (أي يتقاضون دخلاً أقل من 950 ديناراً)، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق (أي يتقاضون دخلاً أقل من 2350 ديناراً). ولإعطاء الأمر مزيداً من الدقة والأهمية، تم استخدام بيانات أكثر تفصيلاً تم طلبت من مصلحة الإحصاء والتعداد التابع لوزارة التخطيط الليبية (بيانات غير منشورة)، وذلك لحساب نسب الأسر الفقيرة (تحت خطي الفقر المدقع والمطلق) حسب الفئات الآتي ذكرها***:

1. حسب الفئات العمرية لرب الأسرة.
2. حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة.
3. حسب جنس رب الأسرة.
4. حسب نوع المنطقة (التجمع).
5. حسب المناطق.

ومن خلال الاطلاع على بيانات الجداول (2) و(3) و(4)، والشكل رقم (9) يمكن ملاحظة ما يلي:
أولاً: نسب الفقر حسب الفئات العمرية لرب الأسرة:

أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي يترأسها رب أسرة يبلغ من العمر 55 سنة فأكثر أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 0.9% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 47.4% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 8% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الفئة العمرية.

أما الفئة العمرية 45-55 جاءت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.6% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 31.6% تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 4.8% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الفئة العمرية. **ب) نسب الفقر المطلق:** بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي يترأسها رب أسرة يبلغ حسب الفئة العمرية 45-55 سنة ما يقارب 12% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 39.3% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 95.2% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الفئة العمرية.

ووفقاً لهذا التصنيف أتت الفئة العمرية 55 سنة فأكثر في المرتبة الثانية بنسبة 10.3% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 33.8%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الفئة العمرية 92%.

ج) **النسبة الإجمالية:** تشير نتائج هذا التصنيف أن الفئة العمرية 45 - 55 سنة قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 12.6%، وهي تمثل ما يقارب 38.9% من

*** تم الاعتماد على التقسيمات الواردة في النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023).

إجمالي الأسر الفقيرة من بين الفئات العمرية الأخرى، في حين جاءت الفئة العمرية 55 ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 11.2% تقريباً، حيث أن هذه الفئة تشكل ما نسبته 34.6% من إجمالي الأسر الفقيرة من بين الفئات العمرية الأخرى. من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي يعولها أرباب أسر أعمارهم 45 سنة فأكثر.

ثانياً: نسب الفقر حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة:

(أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي يتزأسها رب أسرة مؤهل تعليم أساسي فأقل أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 0.7% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 36.8% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 7.8% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المستوى التعليمي. أما المستوى التعليمي ثانوي أو ما يعادله جاء في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.3% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 15.8% تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 3.3% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المستوى التعليمي.

(ب) **نسب الفقر المطلق:** بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي يتزأسها رب أسرة حامل لمؤهل تعليم أساسي فأقل ما يقارب 9.1% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 29.8% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 92.9% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المستوى التعليمي.

ووفقاً لهذا التصنيف أتى المستوى التعليمي ثانوي أو ما يعادله في المرتبة الثانية بنسبة 8.8% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 28.9%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المستوى التعليمي 96.7% تقريباً.

(ج) **النسبة الإجمالية:** تُشير نتائج هذا التصنيف أن فئة أرباب الأسر من حملة مؤهل تعليم أساسي فأقل قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 9.8%، وهي تمثل ما يقارب 30.8% من إجمالي الأسر الفقيرة من بين المستويات التعليمية الأخرى، في حين جاءت فئة أرباب الأسر من حملة مؤهل ثانوي أو ما يعادله ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 9.1% تقريباً، حيث أن هذه الفئة تشكل ما نسبته 28.9% من إجمالي الأسر الفقيرة من بين المستويات التعليمية الأخرى.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي يعولها أرباب أسر مستوياتهم التعليمية ثانوي وما يعادله أو أقل.

ثالثاً: نسب الفقر حسب جنس رب الأسرة:

أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي يتأصلها رب أسرة ذكر أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 1.4% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 73.7% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 5.3% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الجنس.

أما الأسر الليبية التي يعولها رب أسرة أنثى جاءت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.5% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 26.3% تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 8.5% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الجنس.

ب) **نسب الفقر المطلق:** بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي يتأصلها رب ذكر ما يقارب 25.1% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 82.3% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 94.7% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الجنس.

ووفقاً لهذا التصنيف أتت الأسر الليبية التي يعولها رب أسرة أنثى في المرتبة الثانية بنسبة 5.4% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 17.7%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس الجنس 91.5% تقريباً.

ج) **النسبة الإجمالية:** تُشير نتائج هذا التصنيف أن فئة أرباب الأسر الذكور قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 26.5%، وهي تمثل ما يقارب 81.8% من إجمالي الأسر الفقيرة من الجنسين، في حين جاءت فئة أرباب الأسر الإناث ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 5.9% تقريباً، حيث أن هذه الفئة تشكل ما نسبته 18.2% من إجمالي الأسر الفقيرة من الجنسين.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي يعولها أرباب أسر ذكور.

رابعاً: نسب الفقر حسب نوع المنطقة (التجمع):

أ) **نسب الفقر المدقع:** سجلت الأسر الليبية التي تقطن في المناطق الحضرية أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 1.6% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 84.2% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 5.7% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة.

أما الأسر الليبية القاطنة في المناطق الريفية جاءت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.3% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 15.8% تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 7% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة.

(ب) **نسب الفقر المطلق**: بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي تقطن في المناطق الحضرية ما يقارب 26.5% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 86.9% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 94.3% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة.

ووفقاً لهذا التصنيف أتت الأسر الليبية القاطنة في المناطق الريفية بالمرتبة الثانية بنسبة 4% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 13.1%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة 93% تقريباً.

(ج) **النسبة الإجمالية**: تُشير نتائج هذا التصنيف أن الأسر الليبية القاطنة في المناطق الحضرية قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 28.1%، وهي تمثل ما يقارب 86.7% من إجمالي الأسر الفقيرة في المنطقتين، في حين جاءت الأسر الليبية القاطنة في المناطق الريفية ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 4.3% تقريباً، حيث أن هذه الفئة تشكل ما نسبته 13.3% من إجمالي الأسر الفقيرة في المنطقتين.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي تقطن المناطق الحضرية.

خامساً: نسب الفقر حسب المناطق:

(أ) **نسب الفقر المدقع**: سجلت الأسر الليبية التي تقطن في منطقة طرابلس أعلى نسبة للفقر المدقع، حيث بلغت ما يقارب 0.6% من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 31.6% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 5.3% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر في نفس المنطقة.

أما الأسر الليبية القاطنة في منطقتي خليج سرت وسبها جاءت في المرتبة الثانية بنسبة بلغت حوالي 0.3% لكل منهما على حدة من مجموع الأسر الليبية، وهي تشكل ما نسبته 15.8% لكل منهما على حدة تقريباً من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المدقع، وما نسبته 6.1% و11.5% تقريباً على التوالي من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر لنفس المنطقتين.

(ب) **نسب الفقر المطلق**: بلغت نسبة الفقر المطلق للأسر الليبية التي تقطن في منطقة طرابلس ما يقارب 10.7% من مجموع الأسر الليبية، وهي تمثل النسبة الأعلى حسب هذا التصنيف، حيث تشكل ما يقارب 35.1% من إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق، وما نسبته 94.7% تقريباً من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر لنفس المنطقة.

ووفقاً لهذا التصنيف أتت الأسر الليبية القاطنة في منطقة بنغازي بالمرتبة الثانية بنسبة 4.7% من إجمالي الأسر الليبية تقريباً، أما عن مساهمتها في إجمالي الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر المطلق بلغت ما يقارب 15.4%، في حين بلغت نسبتها من الأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر من نفس المنطقة 95.9% تقريباً.

(ج) النسبة الإجمالية: تُشير نتائج هذا التصنيف أن الأسر الليبية القاطنة في منطقة طرابلس قد سجلت أعلى نسبة فقر إجمالية بين الأسر الليبية، حيث بلغت حوالي 11.3%، وهي تمثل ما يقارب 34.9% من إجمالي الأسر الفقيرة في جميع المناطق، في حين جاءت الأسر الليبية القاطنة في منطقتي بنغازي وخليج سرت ثانياً بمساهمتها في إجمالي الأسر الليبية الفقيرة بنسبة بلغت 4.9% تقريباً لكل منهما على حدة، حيث أن هاذان المنطقتان تشكلان ما نسبته 15.1% لكل منهما على حدة من إجمالي الأسر الفقيرة في جميع المناطق.

من هنا يمكن القول إن نسب الفقر الأعلى حسب هذا التصنيف قد تركزت بشكل أكبر في الأسر الليبية التي تقطن المناطق طرابلس، بنغازي، وخليج سرت*.

الجدول رقم (2) نسب الأسر الليبية الفقيرة (العامّة وحسب الفئات المختلفة)

نسب الأسر الليبية %			الفئة
المجموع	تحت خط الفقر المطلق	تحت خط الفقر المدقع	
32.4	30.5	1.9	العام (على المستوى الكلي)
2.5	2.3	0.2	أقل من 35
6.1	5.9	0.2	35-44
12.6	12.0	0.6	45-55
11.2	10.3	0.9	55 فأكثر
32.4	30.5	1.9	الإجمالي
9.8	9.1	0.7	التعليم الأساسي فأقل
9.1	8.8	0.3	ثانوي وما يعادله
7.5	7.3	0.2	الدبلوم العالي فما فوق
6.0	5.3	0.7	غير مبين
32.4	30.5	1.9	الإجمالي
26.5	25.1	1.4	ذكر
5.9	5.4	0.5	أنثى
32.4	30.5	1.9	الإجمالي
28.1	26.5	1.6	حضر
4.3	4.0	0.3	ريف
32.4	30.5	1.9	الإجمالي
3.3	3.2	0.1	الجبل الأخضر
4.9	4.7	0.2	بنغازي
4.9	4.6	0.3	خليج سرت
11.3	10.7	0.6	طرابلس
3.1	2.9	0.2	الزاوية
2.3	2.1	0.2	الجبل الغربي
2.6	2.3	0.3	سبها
32.4	30.5	1.9	الإجمالي

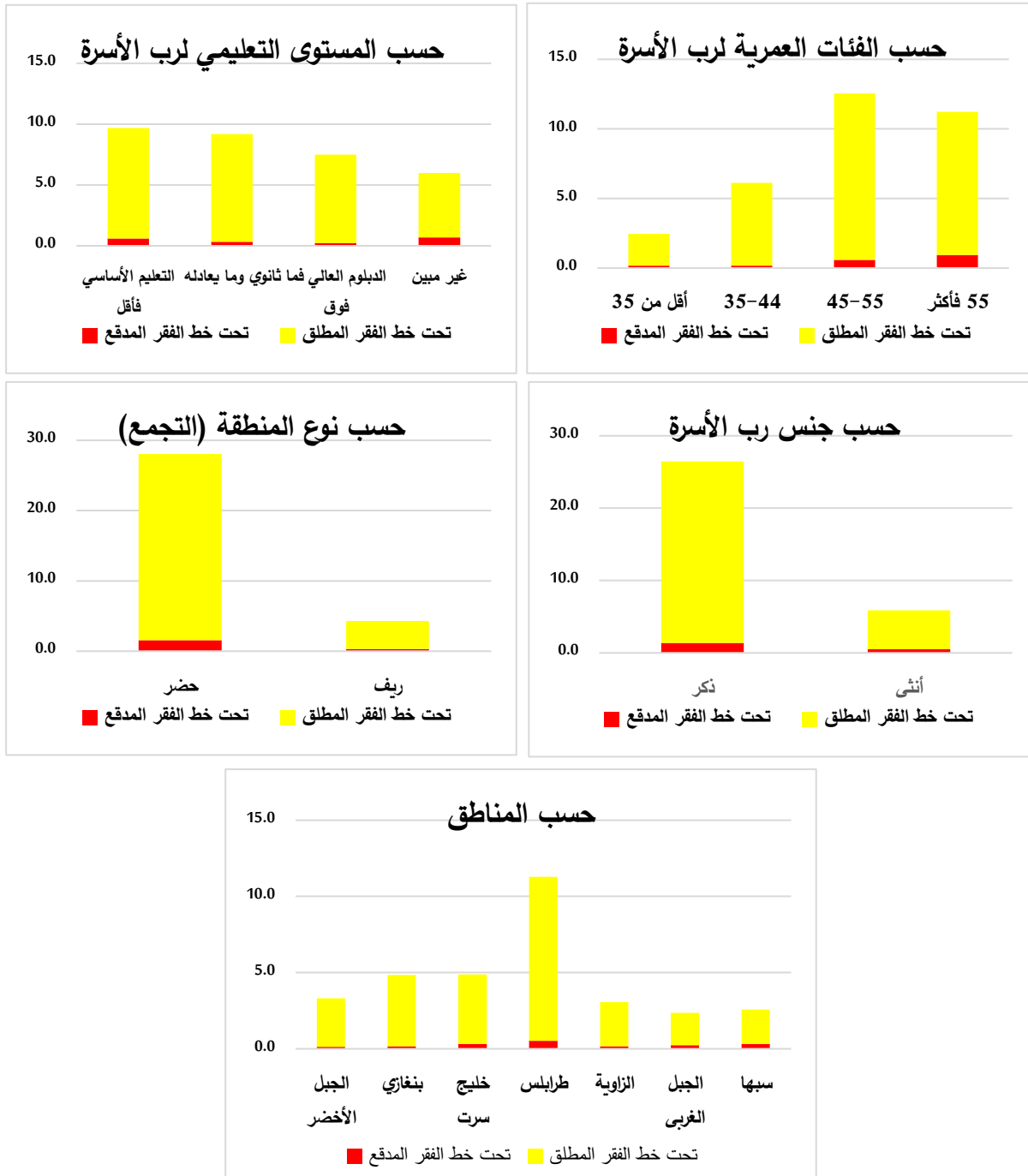
- تم حساب هذه النسب من قبل الباحثين بناءً على بيانات النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023)، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا.

- بيانات الإنفاق تم تجميعها عندما كان السعر الرسمي للدولار حوالي 4.85 دينار.

- يمكن الرجوع للنتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023)، لمعرفة تفاصيل تقسيم المناطق والمدن التي تتضمنها.

* يجب التنويه على أن البيانات التي تم استخدامها في حساب خط الفقر المطلق وخط الفقر المدقع، كانت قبل صدور قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي.

الشكل رقم (9) نسب الأسر الليبية الفقيرة (العامة وحسب الفئات المختلفة)



المصدر: بيانات الجدول رقم (2)

الجدول رقم (3) التوزيع النسبي للأسر الليبية الفقيرة حسب نوع الفقر

نسب الأسر الليبية %			الفئة	
المجموع	تحت خط الفقر المطلق	تحت خط الفقر المدقع		
7.7	7.5	10.5	أقل من 35	حسب الفئات العمرية لرب الأسرة
18.8	19.3	10.5	35-44	
38.9	39.3	31.6	45-55	
34.6	33.8	47.4	55 فأكثر	
100.0	100.0	100.0	الإجمالي	
30.2	29.8	36.8	التعليم الأساسي فأقل	حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة
28.1	28.9	15.8	ثانوي وما يعادله	
23.1	23.9	10.5	الدبلوم العالي فما فوق	
18.5	17.4	36.8	غير مبين	
100.0	100.0	100.0	الإجمالي	
81.8	82.3	73.7	ذكر	حسب جنس رب الأسرة
18.2	17.7	26.3	أنثى	
100.0	100.0	100.0	الإجمالي	
86.7	86.9	84.2	حضر	حسب نوع المنطقة (التجمع)
13.3	13.1	15.8	ريف	
100.0	100.0	100.0	الإجمالي	
10.2	10.5	5.3	الجبل الأخضر	حسب المناطق
15.1	15.4	10.5	بنغازي	
15.1	15.1	15.8	خليج سرت	
34.9	35.1	31.6	طرابلس	
9.6	9.5	10.5	الزاوية	
7.1	6.9	10.5	الجبل الغربي	
8.0	7.5	15.8	سبها	
100.0	100.0	100.0	الإجمالي	

- تم حساب هذه النسب من قبل الباحثين بناءً على بيانات النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023)، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا.

الجدول رقم (4) التوزيع النسبي للأسر الليبية الفقيرة حسب إجمالي الفقر في كل فئة

نسب الأسر الليبية %			الفئة	
المجموع	تحت خط الفقر المطلق	تحت خط الفقر المدقع		
100.0	92.0	8.0	أقل من 35	حسب الفئات العمرية لرب الأسرة
100.0	96.7	3.3	35-44	
100.0	95.2	4.8	45-55	
100.0	92.0	8.0	55 فأكثر	
100.0	94.1	5.9	الإجمالي	
100.0	92.9	7.1	التعليم الأساسي فأقل	حسب المستوى التعليمي لرب الأسرة
100.0	96.7	3.3	ثانوي وما يعادله	
100.0	97.3	2.7	الدبلوم العالي فما فوق	
100.0	88.3	11.7	غير مبين	
100.0	94.1	5.9	الإجمالي	
100.0	94.7	5.3	ذكر	حسب جنس رب الأسرة
100.0	91.5	8.5	أنثى	
100.0	94.1	5.9	الإجمالي	
100.0	94.3	5.7	حضر	حسب نوع المنطقة (التجمع)
100.0	93.0	7.0	ريف	
100.0	94.1	5.9	الإجمالي	
100.0	97.0	3.0	الجبل الأخضر	حسب المناطق
100.0	95.9	4.1	بنغازي	
100.0	93.9	6.1	خليج سرت	
100.0	94.7	5.3	طرابلس	
100.0	93.5	6.5	الزاوية	
100.0	91.3	8.7	الجبل الغربي	
100.0	88.5	11.5	سبها	
100.0	94.1	5.9	الإجمالي	

- تم حساب هذه النسب من قبل الباحثين بناءً على بيانات النتائج الأولية لمسح الدخل والإنفاق الأسري (2022-2023)، مصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط، ليبيا.

النتائج والتوصيات:**أولاً: النتائج:**

تناولت هذه الدراسة موضوع ارتفاع تكاليف المعيشة وبروز ظاهرة الفقر في الاقتصاد الليبي للسنوات (2012-الربع الأول 2024)، ومن خلال حساب بعض المؤشرات والنسب وإجراء بعض المقارنات خلال بعض الفترات الزمنية، واتباع منهج الأسلوب الكمي في قياس خط الفقر باستخدام طريقة تكلفة الاحتياجات الأساسية وفقاً لأسلوب الإنفاق الفعلي الذي يتوافق مع الحد الأدنى من الأسعار الحرارية، تم التوصل إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- 1) استمرار انخفاض القوة الشرائية للدينار الليبي خلال أغلب فترات الدراسة، وبالتالي ارتفاع تكاليف معيشة الأفراد.
- 2) إن من أهم أسباب ارتفاع تكاليف المعيشة في الاقتصاد الليبي، يرجع بشكل رئيسي إلى أسباب داخلية متمثلة في ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية، كذلك ارتفاع عرض النقود والرقم القياسي للأسعار، وأسباب خارجية تمثلت في ارتفاع الرقم القياسي لأسعار الغذاء العالمية وتحديداً للفترة (2021-2023).
- 3) بلغ خط فقر المدقع ما قيمته 950 ديناراً ليبياياً تقريباً، في حين بلغت قيمة خط الفقر المطلق حوالي 2350 ديناراً ليبياياً.
- 4) بلغت النسبة الإجمالية للأسر الليبية التي تقع تحت خط الفقر حوالي 32.4% من إجمالي الأسر الليبية، منهم ما يقارب 1.9% تحت خط الفقر المدقع، و30.5% تقريباً تحت خط الفقر المطلق، الجدير بالذكر أن البيانات التي تم الاعتماد عليها في حساب خط الفقر كانت قبل صدور قرار رئيس مجلس النواب رقم (15) لسنة 2024 بفرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي.
- 5) تركزت نسب الفقر الأعلى بشكل أكبر في الأسر الليبية التي يعولها أرباب أسر ذكور مستوياتهم التعليمية ثانوي وما يعادله أو أقل أعمارهم 45 سنة فأكثر، وتوطن هذه الأسر في المناطق الحضرية القاطنة في مناطق طرابلس، بنغازي، وخليج سرت.
- 6) بهذا يمكن القول إنه تم اثبات الفرضية التي انطلقت منها الدراسة.

ثانياً: التوصيات:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن صياغة بعض التوصيات أهمها:
- 1) يعد الاستقرار السياسي والأمني ركيزة أساسية لتحقيق لمعالجة مشكلة ارتفاع تكاليف المعيشة.
 - 2) تنويع القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد الليبي، من خلال تشجيع الاستثمار في القطاعات غير النفطية.
 - 3) توجيه السياسات الاقتصادية في المرحلة القادمة، لتحقيق هدف زيادة مستويات الدخل الحقيقية للأفراد، وبالشكل الذي يقود للحد من ظاهرة الفقر.
 - 4) بناء شبكة أمان اجتماعي قوية لحماية الفئات الفقيرة.
 - 5) مكافحة الفساد، وتعزيز المساءلة والشفافية.

قائمة المراجع:

- أبو عقيل، إبراهيم، (2011)، مبادئ الإحصاء، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان.
- احسونة، فاطمة منصور احمد، قياس خط الفقر وتوزيع الدخل الشخصي في الاقتصاد الليبي، دراسة ميدانية على مدينة زليتن، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته، ليبيا، 2015
- اشكاب، عبد الله، عليلش، مفتاح، (2024)، محددات المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2015/01 - 2022/12)، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد الثاني عشر، العدد الأول، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، 2024.
- التومي، الهام، تحليل ظاهرة الفقر ومستوى المعيشة في الاقتصاد الليبي، دراسة تطبيقية على مدينة مصراته، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة مصراته، ليبيا، 2017.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. 2017.
- ديوان المحاسبة الليبي، التقرير العام، طرابلس. 2020.
- عليلش، مفتاح، وآخرون (2024)، أزمة سعر الصرف في الاقتصاد الليبي (الأسباب-التداعيات-سبل المعالجة)، دراسة غير منشورة أعدت بالتعاون بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة مصراته، وغرفة التجارة والزراعة والصناعة مصراته.
- العيسى، نزار سعد الدين، كطف، إبراهيم سليمان (2006)، الاقتصاد الكلي مبادئ وتطبيقاته، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
- الفضيل، عبد الحميد، (2023)، انخفاض قيمة الدينار الليبي (الاسباب - التداعيات - سبل المعالجة)، مجلة لسان القلم، المؤتمر العلمي الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، ديسمبر 2023.
- الفضيل، عبد الحميد، التركي، عياد، (2023)، تحليل وقياس محددات التضخم النقدية في الاقتصاد الليبي، مجلة دراسات الاقتصاد والاعمال، المجلد العاشر، العدد الأول، يونيو 2023.
- قرار المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1300) لسنة (2018) في شأن فرض رسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/12 طرابلس ليبيا.
- قرار رئيس المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني رقم (1) لسنة (2018)، بشأن فرض وتحديد نسبة الرسوم على مبيعات النقد الأجنبي بتاريخ 2018/09/19 طرابلس ليبيا.
- مجلس الامن، التقرير النهائي لفريق خبراء الأمم المتحدة المعني بليبيا، 2019.
- المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني، التدابير والسياسات الاقتصادية الإصلاحية في ليبيا وإجراءات تنفيذها خلال المرحلة القادمة، 2017.
- محمد، خليفة، (2008)، أثر النمو السكاني على توزيع الدخل في الدول النامية مع الإشارة الى الفقر في ليبيا، المجلد العشرون العدد الأول، 2008.
- مركز بحوث العلوم الاقتصادية، (2008)، تقدير تكلفة المعيشة في الاقتصاد الليبي، المجلد التاسع، العدد الاول، بنغازي.

مصرف ليبيا المركزي - النشرة الاقتصادية - أعداد مختلفة.

المقصبى، عبد الحميد، الفضيل، عبد الحميد (2019)، تحليل ظاهرة التضخم في الاقتصاد الليبي، المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والاعمال، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصراته، 2019/12/30.

موقع مصرف ليبيا المركزي على شبكة المعلومات الدولية، تقرير الرقم القياسي لأسعار المستهلك 2009 - نوفمبر 2024،

<https://cbl.gov.ly/micifaf/2024/12/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%B9%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%AA%D9%87%D9%84%D9%83-2004-%D9%86%D9%88%D9%81%D9%85%D8%A8%D8%B1-2024.pdf>

النتائج الأولية لمسح الدخل والانفاق الأسري 2022-2023، الصادرة لمصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط الليبية.

النتائج الأولية لمسح الدخل والانفاق الأسري 2022-2023، الصادرة لمصلحة الإحصاء والتعداد، وزارة التخطيط الليبية، بيانات غير منشورة.

يخلف، يوسف، ساسي، سامي، (2020)، أثر الانفاق على معدلات الفقر في ليبيا للفترة 1996-2020، مجلة الباحث الاقتصادي، المجلد الثامن، العدد الثاني، ديسمبر 2020.